

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ : ٥٤٤	
بتاريخ : ٢٠٠٨/ ١١/ ٢٣	

## مجلس الدولة

الجمعية العمومية للقسمي الفتوى والتشريع

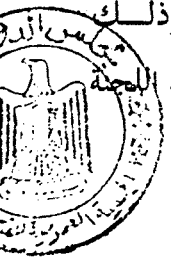
ملف رقم : ٤٧ / ١ / ٢٧١

### السيد الأستاذ الدكتور/ وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

#### تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلى كتاب السيد الدكتور رئيس جامعة أسيوط رقم ٢٢٣٣ المؤرخ ٢٠٠٧/٨/٢٧ الموجه إلى إدارة الفتوى لوزارات التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والجامعات بشأن مدى أحقية جامعة أسيوط في شطب اسم شركة النورس للتوريدات بالقاهرة من سجل الموردين، وذلك لاستعمالها الغش والتلاعب في تعاملها مع الجامعة.

وحاصل الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — أن جامعة أسيوط أعلنت عن مناقصة عامة لتوريد أصناف الأغذية لطلاب الجامعة بمدينة الخارجة بالوادى الجديد للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وتضمنت كراسة الشروط تقديم صاحب العطاء لسابقة أعمال داخل المظروف الفني، وتقدمت ثمانية جمعيات وشركات بعطاءاتها و من بينها شركة النورس للتوريدات حيث قامت بسداد التأمين الابتدائي، وضمنت عطاءها صورة من أمر توريد مؤرخ ٢٠٠٦/٩/٢١ صادر من إدارة التوريدات بجامعة حلوان لهذه الشركة عن توريد أصناف البقالة للتدليل على وجود سابقة أعمال لها، فقامت الجامعة بمخاطبة جامعة حلوان للاستفسار عن مدى التزام الشركة المذكورة بالتوريد بموجب أمر التوريد سالف الذكر نظراً لحدثة نشأتها، فردت جامعة حلوان بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٤ بأن أمر التوريد الصادر منها بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢١ لأصناف البقالة صدر باسم الجمعية التعاونية الاستهلاكية لأهالي عزبة اللحم بدمياط، وأن أمر التوريد المشار إليه والمرفق بعطاء الشركة مخالف لأمر التوريد الصادر من جامعة حلوان، وأن شركة النورس للتوريدات لم تقم بتوريد أى أغذية لجامعة حلوان ولم يصدر لها أى أمر توريد. وأن جامعة أسيوط قامت باستبعاد الشركة المذكورة من المناقصة فنياً لعدم وجود سابقة أعمال، ولأن رأس مالها صغير لا يتناسب مع قيمة المناقصة، وأن جامعة أسيوط طلبت من إدارة الفتوى المذكورة إبداء السرى في مدى أحقية الجامعة في شطب اسم شركة النورس للتوريدات من سجل الموردين؛ وذلك لاستعمالها الغش والتلاعب في تعاملها مع الجامعة، فقامت إدارة الفتوى بعرض الموضوع على هيئة اللجنة



الثالثة لقسم الفتوى التي قررت بجلستها المنعقدة في ٢٠٠٨/٦/١٨ إحالة الموضوع إلى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع لما آتته فيه من أهمية وعمومية.

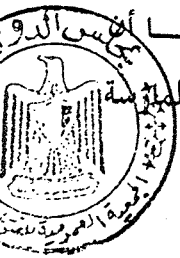
نفيد أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٥ من نوفمبر سنة ٢٠٠٨م الموافق ٧ من ذو القعدة سنة ١٤٢٩ هـ ، فتبين لها أن المادة (٢٤) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته تنص على أنه " يفسخ العقد تلقائياً في الحالتين الآتيتين: —

( أ ) إذا ثبت أن المتعاقد استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الجهة

المتعاقدة أو في حصوله على العقد. (ب) .....

ويشطب اسم المتعاقد في الحالة المنصوص عليها في البند (أ) من سجل الموردين أو المقاولين وتخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية...." وأن المادة (١٣٥) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور والصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاتها تنص على أن " تخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بالقرارات التي تصدرها الجهات المعنية — بعد أخذ رأى إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة — بشطب أو إعادة قيد أسماء المتعاقدين، وتتولى الهيئة نشر هذه القرارات وفقاً لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات".

وقد استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات قد بسط للجهات الإدارية حماية تمكنها من فسخ العقود التي تبرمها — وفقاً لأحكامه — تلقائياً بعد إبرامها أو أثناء تنفيذها، ومن بين حالات الفسخ المشار إليها الحالة التي يثبت فيها أن المتعاقد استعمل الغش أو التلاعب في تعاملاته معها أو توسل بها للحصول على العقد، وزيادة في الردع لكل من تسول له نفسه ارتكاب أى من هذه الأفعال قرر المشرع حرمان من يثبت في حقه ارتكاب الغش أو التلاعب على النحو المشار إليه من التعاقد مجدداً مع الجهة الإدارية من خلال شطبه من سجلات الموردين أو المقاولين بما بعد أخذ رأى إدارة الفتوى المختصة ولم يكتف المشرع بذلك بل أوجب إعلام سائر الجهات الإدارية بقرار الشطب لفضح غش هذا المتعاقد وتلاعبه وذلك بهدف حرمانه من التعاقد مع أى منها مستقبلاً. بيد أن هذه المكنت — سواء الفسخ التلقائى للعقود أو شطب اسم المتعاقد الذى ثبت استعماله الغش أو التلاعب — تتطلب وفقاً لصراحة نص المادة (٢٤) سالفه الذكر وجود تعاقد يربط جهة الإدارة بالمتعاقد معها مورداً كان أم مقاولاً أو غيره، فإذا لم تكن إجراءات المناقصات أو الممارسات أو المزايدات قد وصلت إلى منتهاها بإبرام العقد مع أي من المذكورين، فإنه لا يكون لها استعمال تلك المكنت، ولا يجوز لها أن تشطب اسمه من سجل الموردين، ودون أن يحل ذلك بحقها في الاكتفاء باستبعاده من المناقصة أو المناقصة معها.



أو المزايدة وفقاً لأحكام القانون لعدم توافر شروط الترسية عليه ومن بينها شرط سابقة الأعمال بطبيعة الحال.

وحيث إن الثابت من الأوراق أن جامعة أسيوط قد أعلنت عن مناقصة عامة لتوريد أصناف الأغذية لطلاب الجامعة بمدينة الخارجة بالوادى الجديد للعام الدراسى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ واشترطت في المتقدمين تقديم سابقة أعمال، وقد تقدمت لها عدة جمعيات وشركات بعطاءاتها ومن بينها شركة النورس للتوريدات والتي قدمت بعطائها صورة أمر توريد موجه إليها منسوب صدوره إلى جامعة حلوان، وأنه واذ ثبت لجامعة أسيوط عدم صحة أمر التوريد المشار إليه طبقاً لما ورد بالفاكس المرسل إليها من جامعة حلوان بتاريخ ٤/٤/٢٠٠٧، فقد قامت باستبعاد هذه الشركة من القبول الفنى طبقاً للثابت بمحضر جلسة لجنة البت المؤرخ ٢/٤/٢٠٠٧، لأسباب أخرى ذكرتها نظراً لكون رأس مال الشركة لا يتناسب مع قيمة المناقصة ولأن سابقة الأعمال المقدمة منها مازالت تحت التنفيذ، وعليه فإن إجراءات المناقصة وقد توقفت بالنسبة لهذه الشركة عند مرحلة الاستبعاد من القبول الفنى، ولم تصل إلى مرحلة التعاقد معها، فإنه لا يجوز للجامعة شطب الشركة المذكورة من سجل الموردين باعتبار أنه لم يتم أي تعاقد معها بهذا الخصوص.

## لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز قيام جامعة أسيوط بشطب شركة النورس للتوريدات من سجل الموردين لعدم إتمام أي تعاقد معها فى الحالة المعروضة وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

تحريراً فى ١١ / ٢٠٠٨

رئيس

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

مستشار

المستشار

محمد أحمد الحسيني

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



رئيس المكتب الفنى

المستشار /

محمد عبد العليم أبو الروس

نائب رئيس مجلس الدولة

